مجلة الاجتهاد القضائي: المجلد 12 - العدد 02 (العدد التسلسلي 24) أكتوبر 2020 - (ص ص: 119 – 138)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

مقضيات التحول نحو التجارة الالكترونية

The requirements of the transition towards electronic commerce

د. نادية قادري [1]
أستاذة محاضرة – معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية
المركز الجامعي سي لحواس - بريكة (الجزائر)
nadiakadri1978@gmail.com

د. صوفيا شراد [2]
أستاذة محاضرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)
soufiacherrad1976@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
15 سبتمبر 2020	18 ديسمبر 2020	20 ديسمبر 2020

الملخص:

ساهمت الثورة العلمية الحقيقية التي يشهدها العالم في خلق أسلوب جديد في المعاملات التجارية حيث أصبحت تتم عبر فضاء افتراضي لا مادي سمي بالتجارة الإلكترونية، شكلت هذه الأخيرة عصب الاقتصاد العالمي الجديد بفضل ما أحدثته من تطوير على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول عن طريق المساهمة في زيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية ووسعت من عمليات تسويق السلع والخدمات عبر العالم. غير أن تطبيق وتنشيط هذه التجارة مرهون بمدى توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تتعلق بالبيئة الاقتصادية والتقنية والمالية والقانونية المحيطة بالنشاط التجاري ومرتبطة بمدى وعي الشعوب والحكومات بضرورة هذا التحول والسعي لإنجازه.

الكلمات المفتاحية: التجارة الاكترونية– متطلبات التحول– وسائل الدفع الإلكتروني– تكنولوجيا المعلومات والإتصالات– الإقتصاد العالمي الجديد.

Abstract:

The real scientific revolution that the world is witnessing has participated in the creation of a new style in commercial transcations.it has come to take place through a virtual space called e-commerce, the latter formed the backbone of the new global economy.Thanks to the development it brought about in the economies of many countries,by contributing to increasing their production capacity and competitiveness and expanding the marketing of goods and services across the world.However,the implementation and revitalization of this trade depends on the availability of a set of basic requirements related to the economic,technical,financial,and legal environment surrounding commercial activity and related to the awareness of the people and governments of the necessity of this transformation and the endeavor to achieve it.

key words: *Electronic commerce – Requirements of the transformation– Means of electronic payment– Information and communication technology– The new global economy.*

[1] المؤلف المرسل: د. نادية قادري ـــــــــــــــ *Email: nadiakadri1978@gmail.com*

مقدمة:

ساهم التطور الكبير الذي أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة في القرن العشرين خاصة مع ظهور شبكة الأنترنت وزيادة استخداماتها في إحداث تغيير واضح وعميق على مستوى جميع الأنشطة الإنسانية السياسية والاجتماعية والإقتصادية، كما غير هذا التطور من سلوكات الفرد داخل المجتمع، فقد وجد الفرد نفسه بفضل ثروة المعلومات والتطور التكنولوجي أمام حياة عصرية وسريعة أبرز سيماتها الاعتماد على التقنية الحديثة لذلك كان عليه أن يكيف تفكيره وسلوكه على نحو يتلاءم معها.

ولما كان المجال التجاري من أكثر المجالات تأثرا بهذا التطور بل ومن أكثرها استخداما له، حيث ساهم هذا الاستخدام في توسيع حجم التبادل التجاري لمختلف السلع والخدمات عبر العالم بين الموردين والمستهلكين، وتحول العالم بذلك إلى سوق الكترونية واسعة تتم فيها عمليات بيع وشراء السلع والخدمات على نطاق واسع دون قيود مادية أو جغرافية بسهولة وبسرعة فائقة عن طريق استخدام الوسائط الاكترونية، إصطلح على هذه المبادلات التجارية اسم التجارة الالكترونية.

عرفت التجارة الإلكترونية على أنها: "تعبيرعن أنشطة إنتاج السلع والخدمات وعمليات توزيعها وتسويقها وبيعها أو شرائها أوتبادل المنتجات والخدمات كما تشمل أيضاكل العمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها من خلال شبكة الأنترنت عن طريق الوسائط الإلكترونية"[1].

ولقد ظهرت التجارة الالكترونية إستجابة لمتطلبات السرعة في العملية التجارية ثم تطورت شيئا فشيئا لتصبح ضرورة ملحة ومطلبا تنمويا مهما يفرض وجوده على كافة الدول، لذلك وصفها الكثير من المحللين الاقتصاديين بأنها محرك جديد للتنمية الاقتصادية وأداة من أدوات زيادة المقدرة التنافسية في تسويق المنتجات وتوفير المعلومات والخدمات للمتعاملين بها، كما أنها وسيلة جديدة لزيادة حجم التجارة الدولية، فقد بلغ حجم التجارة الالكترونية 70% من حجم التجارة العالمية سنة 2010، مما دفع دول العالم للاهتمام بها وجعلها أولوية ضمن سياساتها الإقتصادية[2].

إن بناء الدول للتجارة الالكترونية واقامتها مرهون بوجود عاملين أساسين هما: - توفر مناخ أو بيئة اقتصادية ملائمة تشجع على تحرير التجارة - تبني أرضية تكنولجية تسمح باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تطبيق هذه التجارة وتنشيطها ونجاحها يتوقف على توفر مجموعة من المتطلبات العامة

ولقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهم مقتضيات التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية وتجيب على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق التحول الناجح نحو التجارة الالكترونية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الإعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره منهجا مناسبا لمثل هذه الدراسة وذلك من خلال وصف ظاهرة التجارة الالكترونية وتحليل الاوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية والقانونية المحيطة بها والوقوف على اهم النقائص والاشكاليات التي تقف دون تطورها معتمدين في الإجابة على الإشكالية الخطة التالية:

المبحث الأول: المبادئ الأساسية اللازمة لخلق التجارة الإلكترونية

إن التطور الكبير الحاصل في إستخدام وتطبيق أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتي مست جميع جوانب الحياة وفي مقدمتها الحياة الاقتصادية قد أثر تأثيرا كبيرا في معايير قياس الدول فأصبحت الدول الأكثر

تطورا هي التي تمتلك أكثر الأدوات التكنولوجية والتقنية المتطورة وتتحكم أكثر في المعلومة، كما ساهم إستعمال هذه التكنولوجيات في إحداث تغييرات كبيرة ومتتالية وسريعة في حجم الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بقطاع الإنتاج والخدمات حول العالم مما أفرز إقتصادا عالميا رقميا جديدا قائما على المعرفة يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن سابقه الإقتصاد التقليدي، تعتبر التجارة الالكترونية قوته الدافعة وإحدى دعائمه الأساسية، ومن خلال ذلك نفهم أنه من أجل خلق تجارة إلكترونية سليمة لا بد من:

المطلب الأول: توفير بيئة إقتصادية ملائمة تقوم على إقتصاد السوق

يعتمد نجاح التجارة الإلكترونية في أي دولة على نوعية النظام الإقتصادي الذي تنتهجه، أي المناخ الإقتصادي العام الذي تمارس فيه الأنشطة الإقتصادية، فكلما توفرت عوامل تشجيع الإنتاج والاستثمار والمنافسة كلما كان أفضل لممارسةهذه التجارة، ونظرا للبعد العالمي الذي تتميز به التجارة الالكترونية فجميع أنشطتها من بيع وشراء... وغيرها لا تعترف بالحدود المكانية مما جعل العالم سوقا واحدة زالت فيها كل الحدود الإقتصادية وألغيت فيها كل الحواجز والقيود الإدارية والتشريعية والجمركية أمام حركة رؤوس الأموال وحركة تنقل السلع والبضائع بكل أنواعها، وتم الإنتقال من إقتصاد الدولة الواحدة المنطوية على ذاتها إلى الإقتصاد العالمي الذي يقوم على آلية السوق وإرتبط بذلك مصطلح التجارة الالكترونية ارتباطا وثيقا بمصطلح إقتصاد السوق، لذلك يعتبر تبني اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر هو الخيار المناسب لتطبيق التجارة الالكترونية.

أولا - تعريف إقتصاد السوق:

إقتصاد السوق أو كما يطلق عليه الإقتصاد الحر هو نظام اقتصادي يتم فيه انتاج وتوزيع السلع والخدمات من خلال آليات السوق الحر في ظل نظام حر للأسعار بدلامن قيام الحكومة بذلك في الإقتصاد المخطط[3].

كما عرف على أنه ذلك الإقتصاد الذي يرتكز على مبدأ أساسي هو مبدأ الحرية الفردية، حرية المستهلك في الإختيار بين منتجات وخدمات متنافسة وحرية المنتج في أن يبدأ ويوسع مشروع ما ويشاطر الآخرين ما يكتنف هذا المشروع من مخاطر وما يوفره من مغانم[4]،

ومن خلال التعريف نجد أن إقتصاد السوق يقوم مجموعة من المبادئ تتمثل في: الخصخصة، المنافسة، الحرية،الإستثمار، وواضح أن هذه الأساسيات لا تفرض طريقة محددة يتم من خلالها التحول نحو إقتصاد السوق ولكنها تفرض شروط عامة يجب توفرها قد تختلف من دولة إلى دولة[5].

ولأن إقتصاد السوق يقوم على تحرير الأسواق ويعمل على تشجيع المبادرات الخاصة ويقدم كل التسهيلات اللازمة لها كما يشجع التحول من مشروعات القطاع العام إلى مشروعات القطاع الخاص والإستثمار المحلي والأجنبي المباشر فهو أنسب إقتصاد تنشئ فيه التجارة الالكترونية.

ثانيا - عوامل بناء بيئة إقتصادية مناسبة لتطبيق التجارة الالكترونية:

على الدول التي ترغب في تنشيط تجارتها الإلكترونية أن تقوم بما يلي:

❖ وجوب تولي القطاع الخاص ممثلا في الشركات والمتعاملين الإقتصاديين الخواص جميع الأنشطة الاقتصادية في السوق دون قيود تنظيمية مرهقة، وهذا يعني تشجيع الدولة على زيادة حجم القطاع الخاص عن طريق خوصصة الشركات العمومية وإنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة، فالقطاع الخاص يملك آليات ونظم عمل تتناسب مع متطلبات التجارة الالكترونية حيث تقوم هذه الأخيرة على إطلاق قدرات وطاقات مؤسسات الأعمال لتقديم خدمات جديدة ومتطورة تشبع حاجة المستهلك وتتيح لها التنافس على المستوى العالمي وتمكنها من استخدام أحدث التقنيات[6].

تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة محورا أساسيا من محاور التنمية الاقتصادية وغالبا ما تعاني هذه المشروعات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول للأسواق العالمية، والتجارة الالكترونية ستكون أحد أدوات هذه المشروعات في زيادة حركة تجارتها الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والاعلان وتوفير الوقت والمكان

اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية مما ساعد على دفع هذه المشروعات للمنافسة وتوسيع نشاطاتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية[7].

❖ تفعيل المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي والتنسيق بينهما وذلك عن طريق مشاركة الحكومة القطاع الخاص في مجال إعداد الخطط والقواعد والنظم والتدابير والاجراءات اللازمة لتطوير التجارة الإلكترونية،بالإضافة إلى إتاحةو توفير المراكز التكنولوجية ومراكز المعلومات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة[8].

كما ينبغي للحكومة مساندة شركات القطاع الخاص في التحول إلى النظم التكنولوجية ويكون ذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية تتضمن تخصيص منحة لدعم المشاريع وتقديم تسهيلات للحصول على القروض بأقل الفوائد[9].

إذا كان إقتصاد السوق يعني ضرورة انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وتحول وظيفتها من دولة متدخلة في هذا المجال إلى دولة ضابطة ومحفزة ومشجعة، ذلك أن تقليل تدخل الدولة في كافة أنشطة التجارة الالكترونية يعتبر أهم محفز لكافة المؤسسات في المجتمع للانطلاق صوب تنمية الاستثمار، غير أن العمل على تقليص دور الحكومات في التدخل في التجارة الدولية الالكترونية لا يعني أبدا إلغاء دورها المتمثل في:

– تأمين حرية المنافسة ومنع الاحتكار، وتشجيع الاستثمارات الوطنيةوالأجنبية على حد سواء وتقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وفتحها أمام المتعاملين الاقتصاديين[10].

– إعتماد نظم حماية خاصة لحقوق الملكية الفكرية بكل أنواعها.

– المساعدة في حل المنازعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

– إنشاء مراكز مجتمعية للتجارة الالكترونية وربط تجمعات ومراكز الانتاج الحرفي في مراكز الانتاج بشبكة الانترنت مع بناء نماذج تجريبية للشركات الانتاجية لاستخدام تطبيقات التجارة الالكترونية[11].

– تشجيع وتسهيل التعاون الدولي في مجال التجارة الالكترونية وذلك من خلال:

– إبرام الاتفاقات الدولية التي تسهل إتمام العمليات التجارية التي تتم عن بعد والاستثمارات الأجنبية سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية أو الانضمام إلى اتفاقيات دولية متعددة الأطراف[12].

– إيجاد سبل للتعاون والتنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات والدول فيما يتعلق بالقوانين التجارية ووضع معايير قياسية للنظم الفنية كالتأمين والسرية ووسائل الدفع الالكتروني وكذلك نظم تبادل المعلومات التكنولوجية.

- تنسيق الجهود الدولية في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية والاستخدام السيئ لوسائل التجارة الالكترونية[13].

- الجزائر كغيرها من دول العالم تطمح لتطبيق وتطوير التجارة الالكترونية وقد بدا ذلك واضحا من خلال المجهودات التي بذلتها في سبيل ذلك والمتمثلة في:

- إنسحاب الدولة من المجال الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق وبقائها كسلطة ضابطة ومراقبة للنشاط الإقتصادي عن طريق إستحداث سلطات خاصة (سلطات الضبط الإقتصادي).

- العمل على تحرير النشاط الإقتصادي وفتح التجارة الخارجية أمام المتعاملين الإقتصاديين وإلغاء النصوص المقيدة للاستثمار.

- تكريس مبدأ حرية الأسعار وكذلك تشجيع المنافسة.

- العمل على زيادة القطاع الخاص عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية وغيرها من الإجراءات الإقتصادية الكفيلة بتطوير التجارة الالكترونية[14].

و من أجل ذلك تبنت الحكومة مشروع الجزائر الالكترونية سنة 2013 ضمن استراتيجية بعيدة المدى ذات أهداف معينة أهمها:

تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت التجارية، وتطوير وزيادة الخدمات الالكترونية، مع وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح النفاذ إلى شبكات المعلومات والاتصالات من طرف الهيئات والمؤسسات وكذلك الأفراد وتشجيعهم على فتح المواقع لممارسة التبادل التجاري عن طريق الوسائط الالكترونية[15].

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحسين مؤشر إنتشار إستخدام التكنولوجيا في التجارة إلا أن الكثير من الدراسات والتقارير تشير إلى أن الجزائر لا تزال دولة بعيدة عن تحقيق المستوى الكافي للاستفادة الكاملة من التجارة الالكترونية وغير جاهزة للمرور للاقتصاد العالمي الرقمي الجديد، وتفتقر إلى كل البنى (التقنية، المالية، الاجتماعية والقانونية...) اللازمة لذلك، ولقد جاء في التقرير الصادر عن هيئة المنتدى الاقتصادي العالمي* والصادر سنة 2010، والذي كان موضوعه قياس مدى جاهزية الدول في التقدم والرقي في ظل المجتمع الرقمي الجديد أن الجزائر تحتل المرتبة 113 من أصل 133 دولة أجريت عليها الدراسة من حيث مدى توفرها على البنية التكنولوجية، ولقد تم بناء هذا التقرير بالإعتماد على معايير كثيرة من بينها المحيط الإقتصادي السياسي للدولة والبنية التحتية لها، التطور التكنولوجي ومدى رغبة المؤسسات في التوجه نحو الاستثمار في المجال

الرقمي، درجة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من طرف الأفراد، مؤسسات الأعمال، الحكومات[16].

المطلب الثاني: تبني أرضية تكنولوجية لتنفيذ التجارة الالكترونية

تعتبر التجارة الالكترونية إحدى أهم نواتج الانتشار الكبيرلإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال النشاط الاقتصادي عامة والنشاط التجاري خاصة بإعتباره غاية كل نشاط اقتصادي،لذلك لا يمكن بأية حال من الأحوال تجاهل ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تجاهل أثارها الكبيرة على إقتصاديات الكثير من الدول فقد كانت سببا في قيام إقتصاد جديد سمي بالاقتصاد الرقمي إحدى أهم ألياته التجارة الالكترونية

ويعرف الإقتصاد الرقمي على أنه: التفاعل والتكامل والتنسيق المستمربين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهةوالإقتصاد القطاعي الوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الإقتصادية المساندة لجميع القرارات الإقتصادية والتجارية والمالية في دولة ما خلال مدة ما،وهو إقتصاد يقوم أساسا على التكنولوجات الرقمية المتمثلة في شبكات الاتصالات الحديثة، ويرتكز على السلع والخدمات التي تنتجها التجارة الالكترونية ويتاجر بها إلكترونيا[17].

لذلك يمكن القول أن وجود وتطبيق التجارة الإلكترونية أمر مرتبط بمدى توفر بنية تحتية قوية من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

أولا – تعريف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم أو استقبالها في أي مكان في العالم، وبالتالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمثل في مجموعة الوسائل المستخدمة في المعالجة السريعة المعلومات وإنتاجها وإرسالها إستقبالها وتخزينها مع إختلاف أشكالها سواء كانت في شكل أصوات أو بيانات أو صور عن طريق وسيلة من الوسائل الكهرومعناطسية[18].

لذلك يمكن أن نعتبر أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: يشير إلى جميع أنواع الأجهزة والأدوات والتكنولوجيات المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني،ويشمل تكنولوجيا الحاسبات الألية ووسائل الإتصال من هواتف ذكية وثابتة وكذلك شبكات الربط وأجهزة الفاكس...الخ، وغيرها من المعدات اللازمة التي تستخدم في الإتصالات[19].

وحسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فإنتكنولوجيا المعلومات والإتصالات تضم جميع القطاعات التي تسمح بإنتاج ومعالجة وتحويل ونقل المعلومات بمختلف أنواعها والإتصالات وذلك بإستخدام الوسائل الإلكترونية، كما يضم هذا القطاع المؤسسات التي تساهم في توزيع هذه التكنولوجيات فضلا عن المؤسسات التي تعرض خدمات لتسهيل استخدامها من طرف الأفراد والمؤسسات[20].

ولا يمكن الحديث عن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلا بوجود شبكة الأنترنت حيث لعبت هذه الأخيرة دورا مهما في خلق أعمال التجارة في شكلها المعاصر وتم تحويل العالم بفضلها إلى سوق عالمية إفتراضية واحدة لا تعترف بالحدود الجغرافية يتم التعامل فيها عبر وسائط إلكترونية تعمل بصورة مستمرة تسمح لكل من المستهلكين إقتناء حاجياتهم من السلع والخدمات بسرعةو بكل راحة وبأقل تكلفة،ومكنت مؤسسات الأعمال من الإستفادة من العمليات التجارية (الإنتاج،الترويج،التوزيع) بشكل أسرع وأفضل، وغيرت الكثير في أساليب ومناهج العمل التجاري المعاصر.

ويتم التعامل التجاري عبر شبكة الانترنت*[21] بواسطة وسائل الاتصال الحديثة ولتصبح التجارة الالكترونية متاحة في أي مجتمع لا بد من توفر بنية تحتية الكترونيةداعمة للتجارة الالكترونية تشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي وأجهزة الاتصالات من فاكس وهواتف ثابتة وذكية وكذلك الحواسيب الآلية والبرامج والتطبيقات الحديثة وأنظمة التشغيل وخدمات الدعم الفنية) كما تشمل القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات[1].

ثانيا - الإجراءات التقنية اللازمة لبناء التجارة الالكترونية:

يعتبر توفير بيئة أساسية للاتصالات وشبكات المعلومات من المتطلبات التقنية اللازمة للتحول نحو التجارة الالكترونية ومن بين الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الدول في سبيل توفير هذه البيئة ما يلي:

- توفير البنى التحتية اللازمة لتوسيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تبني نظم وشبكات حديثة قادرة على توفير اتصالات تتميز بالسرعة والكفاءة (تحسين مستوى الخدمات وزيادة سرعة الاتصال العالمية والمحلية، زيادة التدفق) مع تعميم إستخدام الأنترنت ليسع كافة صفقات التجارة الالكترونية ويسمح بعقدها بصورة سلسة، والسعي لنشر ثقافة الرقمنة في المجتمع.

- تحرير خدمات الاتصالات وتثمين دور شركات القطاع الخاص في تقديم خدمات أساسية في هذا المجال، وفتح باب المنافسة بينها في الاستثمار في هذا القطاع، بالاضافة إلى إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية عن طريق تفعيل الشراكة مع المستثمرين الأجانب اصحاب الخبرة.

- العمل على رفع نسبة المستخدمين للتقنية وذلك عن طريق خفض تكاليف الإشتراك في شبكات الاتصالات الرقمية أو جعلها مجانية في مراحل متقدمة[22].

- خلق كفاءات بشرية مدربة على الاستخدامات الالكترونية من خلال معاهد متخصصة، مع زيادة حجم الإنفاق الإستثماري للدول على البحوث وتطوير الأنشطة الابداعية في كل فروع المعرفة والتكنولوجيا[23].

- توفير المعينات المادية الأخرى اللازمة للتجارة الإلكترونية عن طريق إنتاج أواقتناءأجهزة الحواسيب،كوابل الأنترنت والخدمات التقنية،الهواتف بجميع أنواعها وخاصة الهواتف الذكية، مواقع العرض الأثيري للبضائع.بالاضافةإلى بناء مواقع إلكترونية تزيد من فاعلية الصفقات والروابط التجارية عبر الشبكة[24].

- السعي إلى تشجيع التعاون الدولي في مجال تنظيم محتوى البيانات والمعلومات وصفحات الأنترنت ويتم ذلك بضبط هذا المحتوى والعمل على ربط جميع مراكز المعرفة ومصادرها على الشبكة، مع توفير معايير ومقاييس التقنية لأنها ذات أهمية كبيرة للنجاح التجاري الطويل المدى على شبكة الانترنت حيث أنها تسمح للمنتجات والخدمات المقدمة من بائعين مختلفين بالعمل سويا، كما أنها تشجع على المنافسة ويتم ذلك باستخدام المعايير والمقاييس التقنية الدولية من أمن وسرية ورقابة وتأمين الاتصالات وعقد المؤتمرات التلفزيونية والتبادل الالكتروني للبيانات[25].

المبحث الثاني: المتطلبات العامة اللازمة لنجاح التجارة الالكترونية

بالإضافة إلى توفير بيئة إقتصادية وتكنولوجية ملائمة يحتاج نجاح التجارة الالكترونية إلى توفير بعض المتطلبات العامة المتعلقة بجوانب مهمة من التجارة الالكترونية نوضحها في ما يلي:

المطلب الأول: المتطلبات المالية العامة

تتعلق المتطلبات المالية العامة بثلاث مسائل مهمة للغاية تتمثل في

أولا – ضرورة التحول نحو نظم الوفاء الالكتروني (الدفع الالكتروني):

إن ظهورو إنتشار التجارة الإلكترونية تطلب إيجاد وسيلة دفع مقابل السلع والخدمات تتناسب مع خصوصية هذه التجارة وتستجيب لمتطلبات الدقةو السريةوالسرعة المطلوبة،لذلك

تم إستحداث وسائل دفع جديدة ومتنوعة تختلف كليةعن وسائل الدفع التقليدية تقوم بوظيفة الوفاء الإلكتروني.

تعتبر عملية الوفاء الإلكتروني أهم ميزة أدت لنجاح التجارة الإلكترونية والتي تتم عبر الأنترنت، حيث مكنت هذه العملية من تسديد قيمة المبيعات من خلال وضع أرقام خاصة على شاشة الكمبيوتر، وينطوي الوفاء الإلكتروني على مفهوم جديد للنقود، فبعد أن كانت النقود معادنا ثم أوراقا نقدية ثم أورقا مالية ثم أوراقا إلكترونية أصبحت اليوم نقودا رقمية تتمثل في بيانات رقمية تعالج كسائر البيانات الأخرى المتعلقة بالعقد الإلكتروني، وجعلت بذلك النقود معلومة مثل المعلومات التي يعالجها الحاسوب تتيح إمكانية الوفاءالإلكتروني عبرالشبكة[26].

1-تعريف نظام الدفع الإلكتروني:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه العملية التقنية التي تتضمن تحويل الأموال عن طريق الوسائط الإلكترونية[27].

هذه الأموال هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة تحول بطريقة رقمية أي بإستخدام الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أوأية وسيلة أخرى صالحة لإرسال البيانات[28].

ونظام الدفع الإلكتروني نظام مبني على تقنيات إلكترونيةوتقنيات الإعلام الألي تستعمل لغرض صناعة وسيلة دفع يتم بواستطتها تحصيل قيم الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدلا من السند الورقي، والجهة التي يمكنها إصدار النقود الإلكترونية هي المصارف فهي تتمتع بالدعم الحكومي وبالأهلية القانونية لإصدار أدوات الدفع ذات القيمة النقدية بإضافة إلى هيئات مالية أخرى تخصص لنفس الغرض[29]، ويستخدم في التجارة الإلكترونية عدة طرق للدفع وأخر ما توصل إليه التطور التكنولوجي في مجال الدفع الإلكتروني النقود الرقمية، وهي نقود الكترونية تتحول بفضل المعالجة الرقمية إلى أرقام أو معلومات أو معطيات رقمية من خلال تسجيل معلومات البطاقة البنكية على الكمبيوتر المتصل بالشبكة تأخذ شكل الرسالة الالكترونية وهي نوع جديد من النقود يؤدي نفس الوظائف التي تقوم بها النقود الالكترونية باستثناء وظيفة السحب، غير أنها تثير العديد من المخاطر والمخاوف[30].

ويتميز الدفع الإلكتروني بأنه ذو طبيعة دولية تتلام مع طبيعة التجارة الإلكترونية لذلك يكون مقبولا عند جميع الدول حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات الإلكترونية والتي تتم بين طرفان أو أكثر متباعدين.

وتخصص لعملية الدفع الإلكتروني نقودا على شكل إلكتروني تأتي في صورة شرائح أو برامج أو أقراص ذاكرة[31].

2- حماية وسائل الدفع الإلكتروني:

هناك إتجاه عالمي نحو إستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني وتحويل المجتمع من نظم الدفع التقليدي الى نظم الدفع الحديث لكن هذا يتطلب معالجة مسألة توثيق وتأمين هذه الوسائل من المخاطرالتي قد تتعرض لهامن سرقة وتزييف أو تغييرأو إختراق للبيانات الشخصية لمالكها، بمعنى اخر إيجاد تقنيات تضمن سلامتها وأمنها.

ويقصد بالحماية التقنية لوسائل الدفع جميع الوسائل والتدابير التقنية التي تستهدف حماية نظام الدفع الإلكتروني من أي إعتداء على أنظمة المعلومات الخاصة به لحماية المواقع الإلكترونية والبرمجيات ومصنفات الحاسب الآلي وكذلك حماية قاعدة البيانات ببنك المعلومات[32].

لذلك يعتبر توفير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير الأنظمة المستخدمة في تأمين التعاملات أكبر التحديات التي تهدد تطوير التجارة الالكترونية.

ولقد أدركت الجزائر انه لا يمكن القيام بالعمليات التجارية الالكترونية دون تطوير الخدمات المصرفية وجعلها ذات مستوى امان متطور وموثوق، فجاء الامر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض[33] كأهم نص قانوني يكرس مبدأ التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ويضعها تحت تصرف الزبائن، كما بذلت جهودا معتبرة تتعلق بوضع ضوابط التعامل المصرفي عن بعد،و اعتماد التوقيع الالكتروني

والسماح بعملية التشفير للحفاظ على السرية، بالاضافة الى معايرة المستندات المصرفية لتتفق مع المعايير الدولية، إلا أنهاتفتقر لوسائل الدفع الالكتروني سواء كانت عبر أجهزة الوفاء الالكتروني أو عبر شبكة الأنترنت هذا ما ساهم في إضعاف عملية التجارة الالكترونية[34].

ثانيا - مسألة الرسوم الجمركية والضرائب:

تعتبر الرسوم الجمركية والضرائب من أهم موارد الدولة التي تسمح لها بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية بمختلف أنواعها، لذلك تسعى الدول من خلال فرضها للرسوم الجمركية على حركة السلع والبضائع من بلد إلى آخر،وكذلك فرض الضرائب على مقدمي الخدمات سواء تعلق الأمر بالتجارة الداخلية أو الخارجية إلى توفير رؤوس أموال، ويوجد اتجاهين اثنين بخصوص فرض الضرائب والرسوم على التجارة الالكترونية.

فالدول النامية ترى أنه من العدالة أن نقوم بتحصيل الرسوم والضرائب على السلع التي يتم تدوالها الكترونيا مثلما نقوم بذلك بالنسبة للبضائع التي يتم تسليمها تقليديا، رغم ما يكتنف هذه العملية من صعوبات وتحديات وترتبط هذه الاخيرة أساسا بالطابع الافتراضي للمبادلات الالكترونية، مما يعطل تحديد هوية ومكان أطراف العلاقة التجارية،ذلك أن الضريبة تفرض من قبل الدولة التي تم الاستهلاك النهائي في اقليمها ويوجد توافق دولي حول دمج التجارة الالكترونية في فئة الضرائب غير المباشرة ورفض وجود ضرائب خاصة بها[35].

أما الدول المتطورة ترى أنه ينبغي الإلغاء الكلي لكل أنواع الرسوم والضرائب على المعاملات الالكترونية وذلك لتشجيع حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والبضائع حول العالم دون قيد أو شرط[36].

ثالثا - مسالة إستحداث هيئة تتولى عملية إقرار المعاملات الالكترونية:

يذهب الكثيرون إلى ضرورة استحداث جهة أو هيئة تتولى عملية اقرار المعاملات المالية الالكترونية، ذلك أن الدراسات التي تمت في إطار الاشراف على نظم الدفع الالكتروني تؤكد أهمية وجود جهة أو هيئة وصية لإقرار التعاملات المالية غير أن هذا الأمر تحوطه مجموعة من الاشكالات.

الإشكال الأول متعلق بنوع الهيئة أو المؤسسة التي ستقوم بإقرار المعاملات المالية، هل هي هيئة ذات طبيعة حكومية أم أنها تابعة لقطاع خاص.

أما الإشكال الثاني فيتعلق بعدد الهيئات اللازمة، هل سنحتاج إلى عدة جهات موزعة على دول مختلفة أم ستكون هناك جهة واحدة ذات طبيعة دولية[37].

المطلب الثاني: المتطلبات القانونية

تتميز التجارة الالكترونية بخصوصية معينة تجعلها تختلف كثيرا عن التجارة التقليدية، ذلك لأنها تتم عبر فضاء لامادي إفتراضي تتخطى فيه المعاملة التجارية كل الحدود الجغرافية، كما تتم فيه دون مستندات ورقية أو مرتكزات مالية، الأمر الذي يفرض أن يكون لهذا النوع من التجارة تنظيمها خاصا، وبإعتبار القانون هو الأداة التي يمكن بواسطتها تنظيم أي نشاط يقوم به الفرد داخل الدولة لذلك فهو المسؤول عن وضع إطار قانوني عام يحكم التجارة الالكترونية ويخدم مقتضياتها ويعزز المشاركة الكاملة بين الحكومة وقطاع الأعمال والأفراد في هذا المجال.

إن الأحكام القانونية العامة والموجودة في القانون المدني والقانون التجاري غير كافية بالاحاطة بكل المسائل والقضايا المتعلقة بالتجارة الالكترونية مما يستدعي تعديل وتحديث

القواعد القانونية الموجودة من قبل وإثرائها بشكل يخدم هذه التجارة، بالاضافة إلى خلق تشريعات وقواعد قانونية جديدة تتلائم مع طبيعة التجارة الالكترونية وتستجيب للتطورات الحاصلة جراء إستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملة التجارية، وتتكيف مع المزايا والمخاطر التي تنجم عنها وتتماشى مع التطور الدولي لهذه التجارة ومتطلبات إقامة مجتمع المعلومات.

ولقد بذلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد جهودا كبيرة من أجل وضع نظم قانونية تساهم في تحديد المسائل القانونية الواجب التصدي لها في مجال التجارة الالكترونية، وفعلا تم في 1996/12/16 اعتماد قانون الأونيسترال النموذجي للتجارة الالكترونية من طرف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري عملا بولايتها المتمثلة في تعزيز وتنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي بغية ازالة أي عقبات تواجه التجارة الالكترونية، ويعتبر هذا القانون قانون إطاري مرجعي يستكمل بلوائح تقنية[38]، كما حاولت الدول منفردة وضع قانون ينظم المعاملات التجارية الالكترونية

أما المشرع الجزائري فقد تأخر في إصدار تشريع خاص بالتجارة الإلكترونية لغاية سنة 2018، بموجب القانون رقم 05/18،[39] المتعلق بالتجارة الالكترونية والذي تكون من 50 مادة، وبهذا جاء القانون مقتضبا وقاصرا عن تناول الكثير من مسائل التجارة الالكترونية، مما جعل العديد من مشغلي التجارة الالكترونية لا يمتثلون بالكامل للتشريع ولا يطبقونه هذا ما حال دون تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر،[40] ورغم وجود عددمن النصوص التشريعية التي يرتبط مضمونها بموضوع التجارة الالكترونية في الجزائر مثل:

- القانون 04/15المؤرخ في 2015/02/01 الذي يحدد القواعدالعامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين[41]
- القانون 09/ 04المؤرخ 2009/08/05 في المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم الالكترونية والمتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال [42]
- المرسوم رقم 307/2000المؤرخ في 2000/10/14و الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها [43].

إلا أن هذه النصوص غير كافية لتنظيم الممارسات الفعلية الموجودة في الجزائر رغم محدوديتها مقارنة بالدول المتقدمة، كمأنها لا تسمح بترقية هذا القطاع

تمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن إستمرار التجارة الالكترونية ويحمي حقوق الأطراف المتعاملة فيها ويخلق الآليات التي تتناسب معها، تتكفل هذه القواعد بتنظيم المسائل الخاصة بتحديد التزامات وحقوق أطراف الصفقة التجارية التي تتم

عن بعد (التعاقد الالكتروني) والسعي لتوفير حماية لهذه الحقوق، مع الإعتراف بأهمية المستندات الالكترونية كوثيقة للمعاملات التجارية الالكترونية وتوفير السرية والأمان والثقة اللازمة لها

وتوفير الحماية المدنية والجزائية للمستهلك الالكترونية ضد كل أشكال الاحتيال والنصب التي قد يقع فيها نتيجة التعاقد الالكتروني هذا يعني أن بناء تجارة ناجحة يحتاج مناخ تشريعي محفز ويتم ذلك بـ:

1- تطوير القوانين المدنية لتستوعب العقود المبرمة عن بعد (عقود التجارة الالكترونية) وتفصل في العلاقات الناشئة عنها وتحدد حقوق والتزامات أطرافها[44].

2- تطوير القوانين التجارية للتوائم مع المتطلبات الالكترونية وخاصة في ما يتعلق بالوثائق الالكترونية (التوقيع الالكتروني) وسائل الدفع الالكتروني[45].

3- الإهتمام بتوفير وسائل الاثبات للأطراف المتنازعة تجاريا عبر شبكة الانترنت وذلك بتشجيع عملية التوثيق الالكتروني للمعلومات وكذا الاهتمام بتوفير آليات فض النزاعات التجارية الالكترونية سواء داخل المجتمع الواحد أو بين الأطراف في دول مختلفة (آلية التحكيم التجاري)[46].

4- وضع قواعد قانونية تجرم كل الأفعال والتعديات التي تمس التعامل الالكتروني مثل التعدي على خصوصية البيانات الشخصية أو عمليات النصب والتزوير وانتحال الشخصية واختراق نظم الكمبيوتر والشبكات، مع تبيين اجراءات المتابعة وذلك لتوفير الأمن المعلوماتي لكل متعامل بهذه التجارة.

5- حل مشكلة الإختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في هذه المنازعات مع تقصير فترات التقاضي فيها، والسعي لتنفيذ الأحكام بسرعة بما يتوافق وطبيعة التجارة الالكترونية

6- توفير ضمانات قانونية لحماية حقوق المتسهلكين وتعتبر هذه القضية من أهم القضايا التي تثيرها هذه التجارة، حيث أصبح المستهلك في ظل الاقتصاد الحر وبحكم آليات السوق عرضة للتلاعب بمصالحه ومحاولة غشه وخداعه، فقد يلجأ المنتج إلى التغاضي عن سلامة وأمن المستهلك بإيهامه بمزايا غير حقيقية في انتاجه لذلك وجب حماية المستهلك من الأخطار التي قد يتعرض لها[47].

7- حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه التجارة الالكترونية ذلك أن التطورات المتلاحقة للتكنولوجيات الحديثة واستخداماتها في مجال التجارة الاكترونية ساهم في حدوث الكثير من عمليات التعدي على هذه الحقوق (مشاكل النشر الالكتروني، الإستيلاء على تصاميم وأسماء المواقع، التعدي على برامج الحاسوب وكافة

المصنفات الرقمية الموجودة على شبكة الانترنت، قرصنة بعض المواقع الالكترونية،حقوق المؤلفين على محتوى البرمجيات التقنية التي تنزل على الشبكة) [48]، هذا ما جعل حقوق الملكية الفكرية ترتبط بصفة مباشرة بمدى تطبيق نظم الحماية الفكرية التي ينبغي أن تتجسد في القوانين الوضعية كما أنه من المهم أن تدخل عناصر الملكية الفكرية في اطار الالتزامات الدولية.

8- وضع تشريعات تتعلق بالخدمات المصرفية وكيفية تحويل الأموال الكترونيا، وتطوير وسائل الدفع لتستجيب مع المعايير الدولية.

9- السعي لإنشاء منظمة عالمية للسلطة القضائية ونظم لقوانين تجارية موحدة وهذا بهدف حل النزاعات التي تقع بين مختلف الدول والتي لا يمكن الفصل فيها لإختلاف القوانين (حل مشكلة القانون الواجب التطبيق) لأن تبني قواعد ونظم تجارية موحدة من أهم البدائل لتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين في مختلف الدول.[49]

خاتمة:

أصبح التحول نحو التجارة الالكترونية ضرورة فرضتها التغييرات الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم،و لمسايرة هذه التغييرات وتحقيق التحول الناجح نحو هذا النوع من الممارسات التجارية على الدول تهيئة الظروف الاقتصادية والتقنية والمالية والقانونية المناسبة، ولقد حاولت هذه الدراسة التطرق لأهم هذه المتطلبات وتوصلنا إلى النتائج والإقتراحات التالية:

النتائج:

- يعبر مفهموم التجارة الالكترونية عن أسلوب حديث ومتطور لتصميم وتنفيذ عمليات الشراء والبيع والخدمات وتبادل المعلومات والأموال عبر شبكة الانترنت، لذلك فهي تشكل محور مهم من محاور الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد بل ضرورة من ضروریاته، حيث أصبحت معظم الشركات التجارية ترفض التعامل بالطرق الكلاسيكية أثناء ابرام الصفقات التجارية بل تفرض على المتعاملين معها إيجاد أسلوب تقني جديد يعتمد على الرقمية واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.مما يجعل التحول نحو التجارة الإلكترونية خيارا مفروضا لا رفاهية زائدة

- تزداد أهمية التجارة الالكترونية يوما بعد يوم وتزداد معها المزايا والفوائد التي تحققها سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات الاقتصادية أو الحكومات، ولقد تعاظم دور هذه التجارة في توفير السلع والخدمات وتداولها عن بعد في ظل ظهور مرض كوفيد -19- (وباء كورونا).

- يتطلب التحول الناجح نحول التجارة الالكترونية إرادة سياسية قوية وقادرة على توفير كل ما يتطلبه هذا الأسلوب الجديد للتعامل التجاري من بيئة إقتصادية حرة تقوم على مبادئ الانفتاح على السوق العالمية وتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود أمام حركة البضائع،

بالإضافة إلى توفير بنى تكنولوجية متطورة وتشجيع كل المؤسسات الإقتصادية على استعمال وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- يلعب القانون دورا مهما في تنظيم معظم المسائل المرتبطة بالتجارة الالكترونية وتجنب العديد من مخاطرها (الجرائم الالكترونية).

الإقتراحات:

إن مسار التحول نحو التجارة الإلكترونية يتطلب جملة من الترتيبات والتغييرات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تطوير قطاع التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال وضع استراتيجية خاصة تتلائم مع هذا التحول الاقتصادي بمعنى خلق محيط إقتصادي وتقني مناسب.

- العمل على جذب القطاع الخاص الأجنبي في مجال الموارد التكنولوجية والدخول معه في شراكات في مجال نقلها، خاصة في مجال استخدام برمجيات التجارة الالكترونية بتوفير موقع ويب تجاري يسمح بالقيام بكل المبادلات عبر الانترنت، بالاضافة لتشجيع المؤسسات الوطنيةالصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المالي والتقني والبشري اللازم لها لتبني التجارة الإلكترونية.

- توفير كل الإمكانيات المادية اللازمة من وسائل اتصال متطورة والعمل على توسيع استخدام بطاقات الائتمان ووسائل الدفع الالكتروني، مع تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات المستودة وتكوين كفاءات متخصصة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تبني خيار الحكومة الالكترونية.

- بناء منظومة قانونية جديدة موثوق فيها تتعلق خاصة بوسائل الدفع الالكتروني، التوقيع الالكتروني مع إعادة النظر في القوانين التجارية الموجودة.

- إنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصال ودعمها بغرض تطوير القاعدة العلمية وتعزيز دور البحوث في إعداد البرامج والخطط التعليمية الناجحة لتحسين نوعية التعليم وتثمين دوره في نشر ثقافة إستعمال وسائل الاتصال الحديثة،مع رفع معدل الانفاق لقطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

- تنظيم الدورات التثقيفية والملتقيات العلمية والبرامج الاعلامية الخاصة بالتجارة الإلكترونية والموجهة لجميع فئات المجتمع وقطاعاته خاصة قطاع الأعمال.

- المشاركة في الجهود الرامية إلى خلق نظام دولي تجاري حر وكذلك تشجيع التنسيق الدولي في المسائل التشريعية والتنظيمية لحماية حقوق مستخدمي الأنترنت.

– مساهمة كل مؤسسات الدولة في بناء مجتمع يملك الثقافة والمعرفة التكنولوجية والإستعداد الالكتروني وقادر على تطوير أنظمته التعليمية وتوسيع دائرة إستخدام تقنية المعلومات والإتصال في جميع نواحي الحياة.

الهوامش:

[1]- مصطفى يوسف كافي، التجارة الإلكترونية، دار مؤسسة أرسلان، سوريا، 2009، ص 10.

[2]– بلقاسم حامدي، (إبرام العقد الالكتروني)، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014– 2015، ص12.

[3]– منصوري الزين، "دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع المنافسات الإحتكارية في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر"، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الحادي عشر، جوان 2012، ص 303.

[4]– المكي الدراجي،"التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل" مجلة البحوث والدراسات، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد الأول، أفريل 2004، ص 74.

[5]– المرجع نفسه، ص 76.

[6]– يوسف حسن يوسف، التجارة الإلكترونية وأبعادها القانونية الدولية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة 2011، ص 113.

[7]– عابد العبدلي، "التجارة الإلكترونية في دول الإسلامية (الواقع، التحديات، الآمال)" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 18.

[8]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 117.

[9]– سمية ديمش، (التجارة الإلكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2010–2011، ص297.

[10]– حابت آمال، (التجارة الالكترونية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه تخصص قانون، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر 2015، ص ص 22–23.

[11]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 114.

[12]– حابت آمال، مرجع سابق، ص 22.

[13]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 114.

[14]– سلامي خديجة، مسعودي الطاهر، بالأخضر محمد، "العولمة القانونية – الضبط الاقتصادي نوذجا"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 12، العدد الأول، جانفي 2020، ص ص 300–303

[15]– سمية ديمش، مرجع سابق، ص ص 233–234.

* المنتدى الإقتصادي العالمي هو مؤسسة اقتصادية عالمية مستقلة تسعى إلى تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة، يتم تمويل أنشطته من خلال الرسوم التي تقدمها الشركات الأعضاء في المنتدى.

[16]–سمية ديمش، مرجع سابق، ص ص 233–234.

[17]- صفاء عبد الجبار الموسوي، زينب هادي نعمة، كاظم سعد الأعرجي، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر 2017، ص 09.

[18]- بن كيح نسرين، " تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر "، مجلة الابداع، مخبر البحث عن الابداع وتغير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة، العدد 08، سنة 2018، ص 86

[19]- حسن علي الزعبي، نظم المعلومات الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن 2005، ص 20.

[20]- بوداود ابراهيم، "استخدام مصطلح تكنولوجيا المعلومات في تخصص المكتبات والمعلومات، ارساء نظري" مجلة علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر02، العدد 07، ديسمبر 2016، ص ص 18-19.

* تعرف شبكة الأنترنت على أنها: شبكة إتصالات عالمية تربط بين ملايين من الشبكات الفرعية التي تعمل بنظام مفتوح يسمح بالإتصال بين مجموعة من الحواسيب المختلفة الألوان والأحجام، والمرتبطة ببعضهاالبعض عن طريق خطوط إتصال سواء عن طريق الهاتف أوخطوط متخصصة أو عبر الأقمار الصناعية، أنظر في ذلك: حسين محمد الطاهر خليفة، محمد أحمد خمدتو أحمد، التجارة الالكترونية، (الواقع، التحديات، المستقبل)، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، السودان 2016، ص 14.

[21]- عابد العبدلي، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 13

[22]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 120.

[23]- حسين محمد الطاهر خليفة، محمد أحمد خمدتو أحمد، مرجع سابق، ص 164.

[24]- المرجع نفسه، ص 18.

[25]- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 120.

[26]- حوحو يمينة، عقد البيع الالكتروني في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر 2016، ص 248.

[27]- أبو بكر سالم، قاجة آمنة، "قراءة في الأهمية الاقتصادي لوسائل الدفع الالكتروني -التجربة الماليزية نموذجا-"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2016، ص 43.

[28]- صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 58.

[29]- بصيري محفوظ،"نظام الدفع الالكتروني في وسائل الجزائر كآليةلتطوير الدقع الجديدة"،مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة،، المجلد 11، العدد الرابع، أكتوبر2019، ص 62.

[30]- حوحو يمينة، مرجع سابق، ص ص 251-252.

[31]- صراع كريمة، مرجع سابق، ص 59، وأنظر أيضا: حامدي بلقاسم، مرجع سابق، ص 164.

[32]- هداية بوعزة، يوسف فتيحة، "الحماية التقنية للمعلومات ودورها في تأمين نظام الدفع الالكتروني"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، المجلد 03، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 23.

[33]- الأمر 11/03المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالتنفد والقرض، الجريدة الرسمية المؤرخة في 2003/08/27، العدد 53.

[34]- حوحو يمينة، مرجع سابق، ص 250.

[35]- *Imane Khider, **la fiscalite applicable au commerce electronique**,revue des sciences juridirques et politiques,V.11.N01,Avril2020, pp 02-03.*

[36]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، فص 115.

[37]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 116.

[38]–عماد مجدي عبد الملك، التجارة الالكترونية عربيا ودوليا، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 21.

[39]– القانون رقم 05/18، المؤرخ في 2018/05/10، المتضمن قانون التجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية الصادرة في 2018/05/16، العدد 28.

[40]- *Abbaci Ayoub, Redjdal Rosa, **Application de la loi algèrienne relative au e-commerce: etat des lieux et diagnostic** , Al-riyada for business Economics journal/ vol 06 – N 01/ January 2020, p02.*

[41]– الجريدة الرسمية المؤرخة في 10/02/ 2015، العدد 06.

[42]– الجريدة الرسمية المؤرخة في 16/ 08/2009، العدد 047

[43] – الجريدة الرسمية المؤرخة في 15/10/2000، العدد 060

[44]– سمية ديمش، مرجع سابق، ص 294.

[45]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 116.

[46]– عابد العبدلي، مرجع سابق، ص 13.

[47]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 103.

[48]– سميةديمش، مرجع سابق، ص 296.

[49]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص ص 116–117.